Economic Performance Indicators and their Effects on Inter-Arab Investments (an Empirical Study)

Dr: Mahmoud Nehmedo Ali Ibrahim

_____:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الأداء الاقتصادي وآثارها على الاستثمارات العربية البينية (دراسة قياسية) ، من خلال دراسة تطور هذه الاستثمارات خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٣) وأهم التحديات التي تواجهها ، وسياسات تشجيعها. وقد خلصت الدراسة إلى هناك علاقة طردية بين نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات العربية البينية ، حيث أن تحسن وضع الميزانية يرتبط بزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، كما أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمارات العربية البينية ، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية ، كما أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات العربية البينية ، وهو ما يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة أو مباشرة في حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرتبط ضعف هذه العلاقة بعدة عوامل، من بينها محدودية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وضعف البنية المؤسسية الداعمة للاستثمار ، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي، والبيئة التنظيمية، ومدى توفر الحوافز الاستثمارية، كما أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة والاستثمارات العربية البينية، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية يرتبط بانخفاض حجم

الاستثمارات العربية البينية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين الوضع المالي للدول العربية ، من خلال انخفاض نسبة العجز أو تحقيق فائض في الميزانية، حيث تزداد الثقة في البيئة الاقتصادية، مما يعزز جاذبية الدولة للاستثمارات الخارجية ، وهذا التحسن المالي يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، العمل على خفض معدلات التضخم في الدول العربية حتي يمكن زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية ، حيث أن التضخم غالبًا ما يكون مرتبطًا بإجراءات نقدية متشددة وارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي لانخفاض ثقة المستثمرين في الاقتصاد ، ضرورة العمل على خفض معدلات البطالة في الدول العربية حيث أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية غالبًا ما تعكس ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب المحلي، مما يشكل مؤشرًا سلبيًا للمستثمرين .

_____ الاستثمارات العربية البينية ، التنمية ، المؤشرات الاقتصادية ،
الدول العربية .

Abstract

This study aims to identify the economic performance indicators and their effects on inter-Arab investments (an empirical study), by studying the development of these investments during the period (2010-2023), the most important challenges they face, and the policies to encourage them. The study concluded that there is a direct relationship between the ratio of the general budget deficit or surplus to the GDP and inter-Arab investments, as an improvement in the budget situation is linked to an increase in the volume of inter-Arab investments. There is also an inverse relationship between the inflation rate and inter-Arab investments, as a high inflation rate in Arab countries leads to a decline in the volume of inter-Arab investments. There is also a weak direct relationship between the

real growth rate of the GDP and inter-Arab investments, which means that a high economic growth rate does not necessarily lead to a significant or direct increase in the volume of inter-Arab investments. The weakness of this relationship is linked to several factors, including limited economic integration between Arab countries, the weakness of the institutional structure supporting investment, in addition to other factors such as political stability, the regulatory environment, and the availability of investment incentives. There is also an inverse relationship between the unemployment rate and inter-Arab investments, as high unemployment rates in Arab countries are linked to a decrease in the volume of inter-Arab investments.

The study recommended improving the financial situation of Arab countries by reducing the deficit or achieving a budget surplus. This increases confidence in the economic environment, which enhances the country's attractiveness to foreign investment. This financial improvement reflects the country's ability to meet its financial obligations. It also recommended working to reduce inflation rates in Arab countries to increase the flow of inter-Arab investments, as inflation is often linked to tight monetary measures and high interest rates, which leads to a decline in investor confidence in the economy. It also recommended working to reduce unemployment rates in Arab countries, as high unemployment rates in Arab countries often reflect weak economic activity and declining domestic demand,

which constitutes a negative indicator for investors.

Key words : Inter-Arab investments, development, Economic Indicators , Arab countries.

:

شهد الاقتصاد العربي في الآونة الأخيرة وتحديداً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات على المستوى الاقتصادي أهمها تشجيع الاستثمارات العربية البينية، والعمل على جذبها داخل الوطن العربي، بمحاولة من الساسة الاقتصاديين العرب في إسهام الاستثمارات العربية البينية في دفع عجلة التنمية العربية إلى الأمام وذلك من خلال جذب تلك الاستثمارات وتشجيع الاستثمار العربي البيني وإقامة العديد من الشركات العربية المشتركة والاتفاقيات الثنائية والجماعية الهادفة إلى زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية نظراً لما تملكه من قدرة في زيادة الدخل القومي، وزيادة فرص نقل واستخدام التقنية الحديثة، وإيجاد المزيد من فرص العمل بالنسبة للمواطنين، وفرص التدريب للعاملين لتكوين كوادر فنية في اطار تطوير الموارد البشرية للاسهام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص حقيقية في تنمية الاقتصاد العربي على المستوى القطري والدولي ، كما تسعى الدول العربية لاستقطاب الاستثمارات العربية البينية والحفاظ عليها ، نظراً لضخامة حجم الفوائض المالية العربية وهروبها إلى دول العالم الأجنبية من غير الدول العربية ، وهو ما يستدعي العمل الجاد والمشارك بين دول المنطقة العربية لأجل تذليل العقبات وتحسين مناخها الاستثماري ، وجعله أكثر تنافسية ، خاصة في الظروف الاستثنائية والمخاطر التي تمر بها المنطقة العربية ، وبالتالي يصبح تعجيل لم شمل الدول العربية أكثر أهمية من أي وقت مضى ، بهدف تحسين الاقتصاد العربي من جهة ، والمحافظة على استثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية من جهة اخرى .

وقد بلغ جم الاستثمارات العربية البينية 66.3 مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٧.١٤ مليار دولار لعام ٢٠١٠ ، وبنسبة زيادة ٢٨٧% ، كما ارتفع عدد المشاريع في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٣٠٥ مشروع بالمقارنة ٢١٢ مشروع لعام

٢٠١٠ ، وبنسبة زيادة ٤٣.٨% ، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في مناخ الاستثمار والتعاون الاقتصادي العربي، وكذلك تحسن البيئة القانونية والتنظيمية في عدد من الدول العربية ، التوجه نحو قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والمبادرات الحكومية الداعمة للاستثمار والتكامل الإقليمي ، وبالرغم من ذلك النمو إلا إن نسبة الاستثمارات العربية البينية لا زالت متواضعة بالمقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج حيث أنها لن تتجاوز في أحسن الأحوال ١٠% من إجمالي الاستثمارات العربية الخارجية سواء في الولايات المتحدة وأوروبا أو آسيا وإفريقيا، سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في قطاعات مثل العقارات، والطاقة، والخدمات المالية مما يشير إلى الحاجة الماسة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة داخلياً.

:

وفى ضوء العرض السابق تلخص مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية :-

- ١- إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الأداء الاقتصادي على تدفق الاستثمارات العربية البينية؟
- ٢- ما هو حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣ ؟
- ٣- ما هي أهم المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات العربية البينية ؟
- ٤- ما هي أهم السياسات التي يمكن اتباعها لتشجيع الاستثمارات العربية البينية ؟

:

وفى ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد استهدفت الدراسة بصفة رئيسية بلورة رؤى حقيقية من خلال دراسة دور المتغيرات المحلية في التأثير علي تدفق الاستثمارات العربية البينية وذلك من خلال محاولة الإجابة العلمية على التساؤلات البحثية التي شكلت مشكلة البحث ، لذا فقد تمت صياغة الأهداف البحثية التالية:-

- ١- تحديد المؤشرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات من الدول العربية.

- ٢- تحليل العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي والاستثمارات العربية البينية
- ٣- التعرف على تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٣ .
- ٤- التعرف على أهم السياسات التي يمكن اتباعها لجذب الاستثمارات العربية البينية

:

تقوم الدراسة على الفروض التالية :

- ١- أن مؤشرات الأداء الاقتصادي لها تأثير ايجابي كبير على الاستثمارات العربية البينية
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات العربية البينية
- ٣- وجود تباين حاد في المؤشرات الاقتصادية للدول العربية مما يؤثر على تدفق الاستثمارات البينية

:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :-

- ١- استعراض المؤشرات الاقتصادية وتأثيرها على تدفق الاستثمارات العربية البينية .
- ٢- قياس مدى مرونة الاستثمارات البينية العربية تجاه المؤشرات الاقتصادية.
- ٣- قياس التفاوت بين الدول العربية في الأداء الاقتصادي وتأثيره على تدفق الاستثمارات العربية
- ٤- تحديد أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمارات العربية البينية

:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في تتبع تطور وطبيعة الاستثمارات العربية البينية ، كما طبقت أيضا المنهج التحليلي في استخلاص أسباب هذا الضعف وحقيقته وتقديم الحلول المناسبة وكذلك الاسلوب الاحصائي لقياس العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادية وتدفق الاستثمارات العربية البينية باستخدام نموذج الانحدار الخطي

التدرجي Stepwis Regression Model ، وتستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من المصادر الثانوية الجاهزة والتي تتمثل في المقتنيات المكتبية وأهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والنشرات والتقارير الرسمية بأنواعها المختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتقارير الاقتصادي العربي الموحد وغيرها .

الإطار المكاني : الدول العربية ، الاستثمارات العربية البينية
الإطار الزمني : تم تحديد فترة الدراسة (2010-2023)

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام حيث يركز القسم الأول على الإطار النظري وفقا للأدبيات الاقتصادية ، بينما يختص القسم الثاني بتحليل تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي والاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2010-2023 ويتناول القسم الثالث الدراسة الإحصائية لقياس أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي على الاستثمارات العربية البينية .

، من خلال التعرف على واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية لكونها تؤدي إلى إقامة تعاون اقتصادي عربي مشترك يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات الدول العربية، والوقوف على الجهود المبذولة لتحسينها وتميئتها. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات العربية البينية شهدت تراجعا على الرغم ما تتوفر عليه الدول العربية من مقومات وموارد جاذبة لها، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا في حجمها وبالتالي دورها في الاقتصاديات العربية الأمر الذي يؤكد وجود العديد من المعوقات كانت سببا في ضعفها وعدم رفع مستواها.

ان هناك تطور ملحوظ في الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٦ كما اوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار للدول العربية وتشجيع الاستثمارات العربية البينية يحتاج إلى إرادة سياسية صادقة من قبل كل دول المنطقة العربية ، من أجل تهيئة الأجواء الملائمة لهذا النوع من الاستثمار ، بعيدا عن النظرة الأحادية والمصالح الشخصية والصراعات القائمة بعدد من دول المنطقة، وايضا العمل على المستمر والجاد على استرجاع الاستقرار السياسي والامني ، وكذلك ضرورة تحسين بيئة اداء الاعمال العربية وجعلها اكثر جاذبية وتنافسية للاستثمارات العربية البينية .

، من خلال التعرف على التطور الذي شهده هذا النوع من الاستثمارات ، والكشف عن التوزيع القطاعي له مع ابراز اسباب تنامي الاستثمارات البينية في الدول العربية ، باعتبار ان هذه الاخيرة تواجه تحديات تنموية كبيرة تقوم بمعالجتها من خلال تطبيق اصلاحات اقتصادية على المستويين الكلي والجزئي بغرض رفع معدل النمو الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، وتبدأ هذه الاصلاحات من تشجيع الاستثمار سواء محليا او اجنبيا ، كما سعت لكشف تطور تدفقات الاستثمارات البينية العربية المباشرة خلال السنوات الاخيرة ومدى قدرتها على دعم البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول ، كما ان تدفقات الاستثمارات العربية البينية ارتفعت بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية الا ان هذه التدفقات مازالت متواضعة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الدول الكبرى، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية لهذه الاقطار خصوصا في ظل ارتفاع المخاطر وعدم تجانس الدول العربية فيما بينها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

" انه بالرغم من إجراءات الإصلاح التي اتبعتها الدول العربية ومازالت تتبعها إلا أنها تعاني من عدم توافر البيئة المناسبة التي

تقف حائلا امام انسياب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من كل دول العالم بوجه عام، وقد ازداد الامر تعقيدا بعد الازمة الاقتصادية العالمية وثورات الربيع العربي وما لحق بها من تقلب في أداء الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية ككل ، كما انه مازال أداء الدول العربية منخفضا مقارنة بأداء باقي دول العالم والدول النامية الأخرى حيث لم يتعد نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ نحو 3.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى العالم ، ٩.٤% من تلك الواردة إلى الدول النامية.

أن مؤشرات مناخ الاستثمار في البلدان العربية شهدت تحسنا كنتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية ، ومع ذلك فإن بعض تلك المؤشرات في العديد من الدول العربية لا زالت طاردة وليست جاذبة ، بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها ، كما ان الاستثمارات العربية البينية تعاني من مجموعة من العوائق التي تحول دون تنميتها وتعزيز دورها في مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، كما تمثل الاستثمارات العربية البينية الحلقة الرئيسية التي تلتي عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل الاقتصادي العربي .

، أن أثر الاستثمارات البينية في البلدان العربية كان ضعيفا على الناتج المحلي الإجمالي وإن أفضل مدة أثرت فيها الاستثمارات البينية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان في عام ٢٠٠٥ ، وقد توصلت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ولكن هذه النتائج كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ للمستقبل، وبعد معالجة المشكلة باستخدام متغير وهمي أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي

الإجمالي وهذا مخالف للمنطق والنظرية الاقتصادية، لذلك استخدم الباحث متغير إبطاء في معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني والنتائج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق، إذ تشير هذه النتائج إلى أن زيادة الاستثمار البيني بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١.١٢٦) مع ثبات العوامل الأخرى.

واقع الاستثمارات العربية البينية ، ان هناك مجموعه من القيود والمعوقات التي تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية ، لأن المنطقة العربية توحى بأن تكون تلك الاستثمارات متطورة ، كما ان ارتفاع اسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ساهم بصفه كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية ، كون أن رأس المال العربي المتوجه الى الدول الغربية اصبح يعرقل من قبل الدول الغربية ، فكان من الضروري اعادته الي الدول العربية. كما تركز اغلب الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي له عائد مرتفع ومخاطرة أقل اما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز الثلث ، وللدول العربية بيئة استثمارية متشددة وأغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطيه وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي ، ودول التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك.

، والتي تمت بالتطبيق على دولة الجزائر ، وعلى ٥٧ دولة مصدرة للاستثمار في العالم باستخدام نموذج الجاذبية ، قد توصلت إلى أن الدول العربية لم تتجح بشكل كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وأن توافر تلك الاستثمارات في أي دولة يتوقف على المسافة بين كل من الدول المصدرة والمستقبله للاستثمار ،فضلا عن حجم السوق وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين حجم السوق

ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى تعتبر علاقة طردية ، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعنى ارتفاع الدخل، ومن ثم زيادة الاستثمارات، في حين أن العلاقة بين المسافة والمتغير الصوري (والذي يعبر عن اللغة المشتركة والعوامل الاجتماعية الأخرى) من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى تعتبر عكسية فكلما زادت المسافة كلما ارتفعت تكاليف النقل، ومن ثم انخفاض الاستثمارات ، وعلى ذلك فإن وجود حدود مشتركة مع الدولة قد يؤدي لزيادة تدفقات الاستثمارات البينية بين الدول.

، إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية يشكل إعاقة في تفعيل الاستثمارات العربية البينية، اتجاه الأموال العربية إلى الدول الغربية على حساب الاستثمار في الدول العربية ، إن تفعيل وإصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار يساهم في إحياء المشروعات العربية المشتركة ، من العوامل الداخلية المهمة لهجرة رؤوس الأموال العربية ضعف الطاقة الاستيعابية بالاقتصاديات العربية والخوف من المخاطرة والاعتماد على الغير وشيوع الروتين والفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية وعدم كفاءة أوعية جذب الاستثمار من الخارج والمعاناة الكبيرة في المراكز الحدودية، إن ضعف الاستثمارات العربية البينية كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية ، من أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة وغياب الديمقراطية، إضافة إلى تقلب الحياة السياسية العربية، وتنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها .

إن الاقتصاديات العربية تشترك جميعها في وجود انحرافات هيكلية، ولا يمكن إحداث تعديلات هيكلية على مستوى الاقتصاديات العربية خارج إطار تنمية عربية شاملة، ويأتي دور الاستثمارات العربية البينية ليخدم هذا التوجه ويجسد تنمية صناعية عربية شاملة. ورغم أن سياسات التنمية الصناعية في الأقطار العربية منفردة قد تبنت بعض التوجهات الإيجابية إلى أن هناك ضعفاً في

مستوى أداء قطاعها الصناعي، ولذا لا بد من التوجه نحو تنمية صناعية عربية شاملة قائمة على الاستثمارات البينية.

ان مناخ الاستثمار من أهم محددات الاستثمارات العربية البينة حيث اعتبره من اهم اسباب هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية وعدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال علي الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحسينه ومن ثم يصبح الحديث عن استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء المناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حالة غير ذي جدوى ما لم يتم بذل جهود اضافية اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحسين هذا المناخ تحسينا حقيقيا يؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي في وطننا العربي والاطار العائد الى مجرد ايداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإيداعها وتوظيفها في المصارف الأجنبية.

المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة

عموما لا تاخذ كل مداها التكاملية لذا فانها تحتاج لتحقيق اكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاديات العربية ، وأن تنطلق رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق اكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي وبما يولد اكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية. كما اوضح الهيكل السكاني للدول العربية التحديات الكبيرة التي يواجهها سوق العمل العربية والتي تتمثل في زيادة العرض في سوق العمل ومع ارتفاع القاعدة الشبابية للدول العربية فان ذلك يتطلب توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الزيادة المستمرة في عرض العمل ومواجهه مشكله البطالة .

أن هناك أدبيات كثيرة نظرية وتطبيقية تدور حول تطبيق نموذج الجاذبية في تفسير الاستثمارات البينية ، حيث كان المبرر الاساسي لاستخدامه في تفسير

التدفقات الاستثمارية هو وجود التكامل بين التجارة والاستثمار، كما أن تكاليف المعلومات تزداد مع المسافة، فضلا عن ان التعاملات التجارية تعزز قنوات العرض والطلب، والتي تحث على الاستثمار، وأن المعاملات التجارية توفر المعلومات حول الاسواق، وبالتالي تقلل تكاليف المعلومات للقيام بالاستثمارات، ويتم تعزيز نموذج الجاذبية هذا من خلال مجموعه من المتغيرات المؤسسية والمتعلقة بالحاكمة والسياسات من اجل مراعاة جودة بيئة الاستثمار التي تؤثر على قرارات الاستثمار من أجل تبسيط التدوين. كما أن جهود تعميم الاتفاقيات الاستثمارية وإلغاء الازدواج الضريبي غير كافية في دعم الاستثمار، ويتطلب الامر تعميق الاصلاحات المؤسسية وتفعيل سياسة دعم الاستثمارات البينية العربية، بتقليل تكاليف التعامل وتقليل المخاطر وتعميق التعاون الاقتصادي.

ان عناصر مناخ الاستثمار

تتفاوت من بلد لآخر وتتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعالية في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر. كما ان متطلبات مناخ الاستثمار لا تتوفر في الدول العربية وبذلك فإن كل هذا يلحق الضرر بمناخ الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى خلق انطباع لدى المستثمرين بان الاستثمار في هذه الدول غير نافع اقتصاديا. لذلك فقد بذلت في السنوات الأخيرة معظم الدول العربية جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها وهذا من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الى الدول العربية.

“ FDI between EU Folfas, M.A,

member states: Gravity model and Taxes” الجاذبية على ٢٧ دولة أوروبية تبين أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين تلك الدول تتوقف على عدد من المتغيرات مثل الناتج المحلي الاجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدولتين، وكذلك المسافة بينهما، وقد توصلت الدراسة إلى أن

التقارب الثقافي بين تلك الدول كان له تأثير إيجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر.

The Gravity Chaney, Thomas, 2011

Equation in International Trade أن زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي إلى انخفاض الصادرات من تلك الدولة بعد فترة زمنية معينة ، فوفقا للنظرية الكلاسيكية ، فإن الانتاج من الخارج يعتبر بديلا عن الصادرات ، وبالرغم من ذلك فإن نظرية الشركات متعددة الجنسية تعتبر أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر بمثابة ملحق للتجارة بين الدولتين ، حيث تختلف فيهم عناصر الانتاج ، وترى الدراسة أن فرق الثقافات يؤثر في التجارة كما أنه يؤثر في الاستثمار الاجنبي المباشر ، بوجه عام عندما تظل العوامل الاخرى على ما هي عليه ، فإن الدول تتبنى الانشطة الاقتصادية القريبة من بعضها البعض ، سواء من الناحية الاجتماعية ، أو الثقافية بشكل أكثر فعالية ، وذلك لأن القواسم المشتركة في التقاليد ، وممارسات الاعمال ، والديانات واللغات تقلل التكاليف عبر الحدود. وقد تم تبني النموذج الخطي اللوغاريتمي ، باتباع طريقة المربعات الصغرى .

”ICT Tang.L. & Trevino,L.2010

development and the regional vs. global Strategies of MNEs “ ، أن تكنولوجيا المعلومات المتطورة من شأنها أن تساهم في تقليل أثر البعد الجغرافي بين الدول ، وترى الدراسة أن بعد المسافات بين الدول سوف يؤدي الى انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر بين تلك الدول ، كما أن البعد ليس فقط جغرافيا بل قد يكون ثقافيا واقتصاديا ، وقد يؤدي التقارب الثقافي إلى تخفيض تكاليف الاتصالات والمعاملات الخاصة بأداء الاعمال، و ثم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال إستعراض الدراسات السابقة ، يتضح أن هذه الدراسات إتفقت فيما بينها علي أن الاستثمارات العربية البيئية تواجه عدة مشاكل كما ان حجمها يعتبر قليل نسبيا بالمقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج ، كما يمكن القول أن إجمالي نتائج هذه الدراسات هي التي دعت إلى تناول موضوع هذه الدراسة ليكون إمتداد لهذه

الدراسات ، وأن هذه الدراسات هي التي حددت موضوع هذه الدراسة وعناصرها والفروض التي يمكن تناولها في هذه الدراسة ، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهجية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور الاستثمارات العربية البينية بينما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في التركيز في على وضع الدول العربية في أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدولة وهي مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي حيث تتضمن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، كما تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي لمعرفة أثر مؤشرات الاداء الاقتصادي علي الاستثمارات العربية البينية وايضا من حيث الفترة الزمنية حيث تناولت الدراسة الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٣) وهي تعتبر حديثة مقارنة بالدراسات السابقة.

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية البينية ، وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم العربي ، إلا أن واقعها يكشف أن هناك تدني لحركتها ، ويرجع المستثمرين العرب ذلك إلى ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية وبالتالي محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤكد على انه يوجد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها ، لذلك كان لزاما على الدول العربية السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، الأمر الذي يساهم في تنامي الاستثمارات العربية البينية، والمساعدة على دفع عجلة التنمية في الوطن العربي ، وهذا يستدعي البحث في دور تلك الاستثمارات والمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية لمعرفة امكانية تطوير تلك الاستثمارات . (عبد القادر، ٢٠١٨، ص٦٤)

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة او مختلطة تدار على أسس تجارية . (لطفى ، ٢٠٠٩ ، ص١٢٧)

- إن الاستثمارات العربية البينية تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية ، لذا يجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة.(بلقاسم ، ٢٠٠٩ ، ص ٥)
- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي ، حيث تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري وهو الأمر الذي أدى إلى أهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل ، هذا في الوقت الذي تتسم فيه الدول العربية بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع أهمال جانب التكامل الإنتاجي ، ويعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها .(بوخاري، ٢٠١٠ ، ص ٧٢)
- تقدم الاستثمارات العربية البينية خدمات للتنمية العربية، وتخفيف أعبائها على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. من جهة أخرى تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجية الأخرى بإنها غير منشأة للمديونية ؛ حيث لا يتولد عنها التزامات تعاقدية بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة، حيث إن الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع بقدر من المرونة ؛ إذ تتغير الأرباح المحولة ارتفاعا وانخفاضاً تبعاً للرواج والكساد، فهي لا تلقى عبئاً ثقيلاً على موازين المدفوعات مثل خدمة الدين. (الفرجاني ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣)
- وتشكل الأحكام الواردة في اتفاقيات جذب رؤوس الأموال العربية داخل إطار الجامعة العربية حداً أدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية يجب أن تكفله التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية، فمنذ قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ فقد اهتمت الدول العربية بتنظيم انتقال

رؤوس الأموال ، وذلك لأن عنصر رأس المال هو أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وقد تبلور هذا الاهتمام عن طريق اتفاقيات جذب وتشجيع الاستثمار في الدول العربية، وأهم هذه الاتفاقيات هي : (صالح ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣١-١٣٦)

- ✓ اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية عام ١٩٥٣ المعدلة في عام ١٩٥٦
- ✓ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية في عام ١٩٥٧
- ✓ اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية عام ١٩٧٠
- ✓ إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥
- ✓ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم توقيعها في عام ١٩٨٠.
- ✓ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية عام ٢٠٠٠
- ✓ اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى عام ٢٠٠٠
- ✓ اتفاقية أغادير الموقعة في ٨ مايو ٢٠٠١ بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم عدداً من الدول العربية المتوسطة هي (الأردن – مصر – تونس - المغرب)
- ✓ "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " و" السوق المشتركة " لدول مجلس التعاون الخليجي التي تم أبرامها في عام ٢٠٠٧
- ✓ " الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة، التي تم ابرامها في يوليو عام ٢٠١٦

- وبالرغم من كل هذه الإتفاقيات والجهود المبذولة والنجاحات النسبية المرافقة لها سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية أو البنية التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار أو على صعيد انسياب الاستثمارات العربية البينية ، فإن نسبة الاستثمارات العربية البينية لا زالت متواضعة للغاية بالمقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج حيث تقدر الإستثمارات العربية البينية عبر الدول العربية منذ

توقيع أولى اتفاقيات جذب وتشجيع الاستثمارات العربية منذ الخمسينات وحتى أوائل التسعينات بحوالي ١٢.٣ مليار دولار ، ثم زاد حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ وباجمالي بلغ ١٥٢.٤٨ مليار دولار ، ثم زادت خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ باجمالي بلغ ٣٤٧ مليار دولار، كما أنه من الملاحظ وجود عدد من المعوقات التي تحد من نمو هذه التدفقات الاستثمارية وهي تفاوت فيما بين الدول العربية ومن أهمها: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات ٢٠١٠-٢٠٢٤)

➤ افتقاد الاستقرار التشريعي ، حيث يعيش معظم العالم العربي حاله من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في أماكن أخرى. (بوزانة & حمدوش، ٢٠٢٢، ص١٥٦)

➤ ضعف كفاءة الإجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري وشيوع البيروقراطية والروتين الحكومي الذي يعانیه المستثمر الذي يتطلب التعامل مع العديد من الجهات واستخراج التراخيص .

➤ وجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار في نشاطات معينة . (جعالب، ٢٠١٧، ص١٠٣٩)

➤ افتقاد البنية التحتية ، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي ... وغيرها، وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية فإلى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم الى الاسواق

- الخارجية لتقليل النفقات. (بلعور، ٢٠١٠، ص ١٣٥)
- الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لفرص الاستثمار داخل الوطن العربي علماً بأن المادة (١٨) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية .
 - نقص الشفافية فيما يتعلق بالأحكام والقوانين والاجراءات لدى العديد من الدول العربية مما يؤدي إلى انخفاض الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين العرب وهو الأمر الذي يجعلهم يحجمون عن الاستثمار داخل المنطقة العربية .
 - عدم مناسبة السياسات النقدية في بعض الدول العربية والتي تقف حائلاً أمام عودة الاستثمارات العربية من الخارج في العديد من الدول العربية والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة . (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠١١، ص ١٥٥)
 - عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً فيما يتعلق بالخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية . (الاسرج ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠)
 - نقص وعدم دقة وصعوبة الحصول على المعلومات أو عدم صدورها بشكل منتظم في عدد كبير من الدول العربية . (تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١١، ص ١٣٦)

إن مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، معدل التضخم ، معدل البطالة ، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري للدولة ، لها دوراً هاماً في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وزيادة ثقة المستثمرين في البلد المضيف للاستثمارات ، فكلما كانت السياسات الاقتصادية الكلية أكثر مرونة

وتتميز بالاستقرار كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وإلى تحسين معدلات العائد على الاستثمار ، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، واستقرار سعر الصرف ، وانخفاض معدل التضخم وسعر الفائدة وغيرها من العوامل تلعب دور كبير في جذب الاستثمارات العربية البينية (محمد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥) وذلك كما يلي: -

معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي Real GDP Growth Rate هو مقياس يعبر عن النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة ما بعد تعديل تأثير التضخم ، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى نمو الاقتصاد بشكل فعلي وليس فقط نتيجة ارتفاع الأسعار ، وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما شجع ذلك على زيادة الاستثمارات، و يحدث النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في الناتج المحلي الحقيقي وليس النقدي حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي أنه يحدث نمو اقتصادي إذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. (معللة & درويش ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ص ٨)

ويعد معدل نمو الناتج المحلي من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع هذا المعدل يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية صحة علاقة الارتباط الموجبة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للمستثمر الأجنبي الذي يبحث عن النمو أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيئة أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية ولأجنبية . (بودرع & بولحليب، ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ص ١٧)

إن معدلات التضخم من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات فكلما انخفض هذا المعدل كلما دل ذلك على مدى جاذبية الدولة للاستثمارات والعكس صحيح ، وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك

سيدفعها إلى إتخاذ إجراءات وقائية للحد أو التخفيف منه، وذلك إعتقاداً على السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف. (شرف الدين، ٢٠٢٥، ص ٣٤٣)

كما تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، حيث أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد مما يسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. (William,2002,pp175-176) .

سعر الصرف هو " ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين" ، كما يعرف بأنه " عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية " (زينب، ٢٠٠٤، ص ٤٤)

وتعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم. كما يعتبر استقرار أسعار صرف العملة المحلية من العوامل الهامة في تشجيع الاستثمارات، فقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف. (ناصر، ٢٠١١، ص ٩٥)

يعتبر سعر الفائدة من العوامل الهامة في تحديد القدرة التنافسية لأي اقتصاد ، وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة في بلد معين، تصبح تكلفة الاقتراض عالية، مما يحجم المستثمرين العرب عن تمويل مشاريع جديدة في هذا البلد، والعكس صحيح، كما ان الدول العربية ذات الفائدة المنخفضة تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين العرب الراغبين في التوسع، خاصة في قطاعات مثل العقار، الطاقة، والخدمات، أما الدول

ذات العوائد المرتفعة على الودائع والسندات بسبب الفائدة العالية، فقد تجتذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأدوات المالية عوضاً عن المشاريع الإنتاجية. كما ان اختلاف معدلات الفائدة بين الدول العربية يؤدي إلى تحولات في مسارات الاستثمارات العربية البنينة، إذ يسعى المستثمرون إلى تحقيق أفضل عائد بأقل مخاطرة، فيتجهون للدول ذات السياسات النقدية المستقرة والمحفزة (William, 2002, pp401-402)

معدل البطالة هو النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه دون أن يجدوه. عندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، يكون لذلك أثر كبير على الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، وإيضاً له أثره على الاستهلاك حيث تؤدي البطالة إلى تراجع الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى تراجع أرباح الشركات، وبالتالي يحجم المستثمرين عن ضخ أموالهم في مشاريع جديدة، كما أن ارتفاع معدل البطالة قد يشير إلى سوء استخدام الموارد البشرية والسوق يصبح أقل كفاءة، مما يؤثر على قرارات التوسع والاستثمار، كما يترتب على الاستخدام غير الكامل لهذا المورد البشري الهام ضياع جزء من الناتج القومي الذي يمكن الحصول عليه لو تم توظيف هذا العدد من العمال المتعطلين مما يترتب عليه انخفاض الدخل للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة. (بوزار & كسيرة، ٢٠١٤، ص ٣٥)

تمثل الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي التي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاقها في سبيل تحقيق المنفعة العامة، يُعتبر الفائض مؤشراً إيجابياً لاستقرار الاقتصادي، مما يجذب الاستثمارات، حيث أن الفائض يشير إلى انضباط مالي وقدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة، كما تقوم الحكومة باستخدام هذا الفائض لسداد الديون، مما يقلل من الحاجة للاقتراض وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، كما ان الفائض يمكن استخدامه في مشاريع البنية التحتية والتعليم، الصحة، وغيرها وهي بيانات جاذبة للمستثمرين (حمدي، ٢٠٢٣، ص ٥٢١)

- تسعى الدول العربية الى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي ، لأنه يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات وتفادي اللجوء الى الديون الخارجية ، وجلب التكنولوجيا بالإضافة الى زيادة التشغيل .
- وبالرغم مما تقوم به الحكومات العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحاكمية والمساءلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مقارنة بإمكانيات هذه الدول الكامنة. (الاسرج ، ٢٠١٠ ، ص ١١)
- تعاني معظم الدول العربية من مشاكل اقتصادية عديدة قد تعتبر عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، فضلا عن عدم استغلال الفوائض المالية لدى بعض الدول بشكل كفاء نتيجة لعدم توافر البيئة الاستثمارية الملائمة في المنطقة العربية مما يدفعها إلى الاتجاه إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع معظم الدول العربية إلى تطبيق سياسة الإصلاحات لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو عن طريق تشجيع الاستثمار، سواء كان محلياً، أو أجنبياً مباشراً واستغلال كافة الموارد المتاحة لدى الدول العربية. (بودرع & بولحليب ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٢٨)
- وفي مجال تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فإن اغلب الدول العربية تطبق

قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي ، ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب ، وهي في طريق انشاء سوق خليجي مشترك ، أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدودا حيث انها لا تمثل سوى ٤٥% ، ٣٢% من اجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي ، وحسب مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي ، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي ، هذه المؤشرات إن دلت على شئ فإنما تدل على ان المنطقة العربية منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة . (لوعيل، ٢٠١٤، ص ٣٤١)

2023 2010

14.60	4.70	4.50	7.60	17145	2010
16.00	4.20	5.90	13.20	14250	2011
16.70	4.20	7.50	15.60	21220	2012
17.40	3.10	9.40	12.10	13323	2013
17.00	2.60	6.00	7.90	10994	2014
16.50	3.20	6.10	-4.20	13658	2015
14.90	3.30	6.10	-4.90	21987	2016
15.40	0.90	7.50	-0.10	12082	2017
10.00	2.20	7.90	4.80	26370	2018
15.90	-5.50	5.40	2.70	60208	2019
12.70	1.70	19.60	-3.10	47758	2020
11.30	1.13	2.70	4.50	65891	2021
10.70	3.40	4.50	10.70	48223	2022
11.00	0.40	3.50	5.80	66297	2023

- فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من (٢٠١٠ - 2023) فقد شهدت تلك الفترة تطوراً كبيراً إذ بدأت عند ١٧.١٤ مليار دولار في ٢٠١٠، وبلغ ادني مستوي لها في عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ اذ بلغت ١٣.٣ مليار دولار ، ١٠.٩ مليار دولار علي الترتيب وهو يرجع إلى تأثير الأوضاع الجيوسياسية وأسعار النفط، خاصة في فترات الأزمات. في حين ارتفعت في عام ٢٠١٩ (٦٠.٢ مليار دولار)، ثم قفزت بشكل ملحوظ إلى 66.3 مليار دولار في 2023 ، يعود الارتفاع الأخير إلى تحسن الثقة في البيئة الاقتصادية وتحسن الاستقرار السياسي والمالي في بعض الدول، وارتفاع أسعار النفط، وتحسن مناخ الاستثمار في عدد من الاقتصادات العربية.
- اما فيما يتعلق بنسبة العجز أو الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد تميزت السنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ بفوائض مالية كبيرة (أعلى فائض ١٥.٦% في ٢٠١٢)، تلاها عجز حاد خلال ٢٠١٥-٢٠١٧، ثم تحسن نسبي بعد ٢٠١٨، ولم يكن العجز في بعض السنوات مثل عام ٢٠١٦ (-٤.٩%) عائناً أمام ارتفاع الاستثمارات.
- من حيث معدل التضخم فقد ظل عند مستويات متوسطة حتى ٢٠١٩ ، ثم ارتفع بشكل حاد في ٢٠٢٠ إلى ١٩.٦% بالتزامن مع انخفاض حجم الاستثمارات الي 47.7 مليار دولار (أثر جائحة كورونا، وتقلبات الأسواق). بعد ذلك عاد التضخم إلى مستويات طبيعية بعد ٢٠٢١ وانخفض تدريجياً إلى ٣.٥% في ٢٠٢٣. مما يكون عاملاً محفزاً لزيادة الاستثمارات. فالتضخم المرتفع يُضعف القوة الشرائية ويزيد من عدم اليقين الاقتصادي، ما يثبط تدفقات الاستثمارات. وهبوط التضخم بعد ٢٠٢١ ساعد على تحسين البيئة الاستثمارية. لذلك يمكن ملاحظة علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار.
- بخصوص معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي فقد ظل عند مستويات

معتدلة حتى ٢٠١٩، ثم سجل انكماشًا كبيرًا في ٢٠١٩ (-٥.٥%)، وهو أمر غير معتاد، كما سجل نمو ضعيف أيضًا في ٢٠٢٣ (٠.٤%) رغم ارتفاع الاستثمارات، ما يشير إلى أن الاستثمارات لم تنعكس بشكل مباشر على النمو بسبب تداعيات جائحة كورونا.

- أما من حيث معدل البطالة فنجد أن البطالة ظلت مرتفعة نسبيًا في بداية عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٤.٦%، ووصلت إلى ١٧.٤% في ٢٠١٣. ثم بدأت في الانخفاض بشكل ملموس منذ ٢٠١٧ وسجلت أدنى مستوياتها عند ١٠% في عام ٢٠١٨. نتيجة للاستقرار المالي وتشجيع بيئات الأعمال، كما يمكن ربط هذا جزئيًا بارتفاع الاستثمارات لكنه يتطلب توافر نمو اقتصادي حقيقي يشمل قطاعات كثيفة العمالة.

- وفيما يتعلق بالعلاقات بين المؤشرات الاقتصادية فمن حيث العلاقة بين الاستثمارات و معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لا توجد علاقة مباشرة وواضحة دائمًا، ولكن في عام 2019، رغم ارتفاع الاستثمارات، كان النمو سالبًا -٥.٥%، مما يشير إلى أن هذه الاستثمارات لم تكن كافية لتحفيز النمو، ربما بسبب أزمة كورونا، وفي عام 2023 كانت الاستثمارات مرتفعة لكن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي منخفض جدًا بلغ ٠.٤%، وهذا يعكس ضعف الكفاءة أو التأخر الزمني في الأثر الاقتصادي للاستثمار. أما من حيث العلاقة بين العجز/الفائض في الميزانية العمومية ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ففي السنوات التي كان فيها عجز في الميزانية مثل عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ شهدت تباطؤًا في معدل النمو، بينما عاد معدل النمو للتحسن مع عودة الفائض في الميزانية خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

- ان الاستثمارات العربية البينية وحدها لا تكفي لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول العربية، وهناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية ومؤسسية، كما ان تقلبات أسعار النفط والأزمات السياسية مثل الربيع العربي وكورونا أثرت بوضوح على جميع المؤشرات، إلا أن البطالة تظل التحدي الأكبر رغم تحسن بعض المؤشرات

الأخرى، مما يشير إلى خلل في سوق العمل وهيكلية الاقتصاد.

- كما شهدت الدول العربية تطورات كبيرة من حيث الكمية والنوعية على صعيد الاستثمارات العربية البينية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات والأرصدة البينية وكذلك من حيث عدد المشاريع وتكلفتها، إضافة إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :-

الشركات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	السنوات
13	39515	17145	212	2010
143	29219	14250	258	2011
158	46853	21220	353	2012
136	25721	13323	241	2013
97	26463	10994	164	2014
103	18727	13658	156	2015
90	22932	21987	141	2016
93	21852	12082	172	2017
103	32196	26370	173	2018
75	9580	60208	160	2019
77	10878	47758	110	2020
97	11130	65891	134	2021
207	32393	48223	245	2022
251	28473	66297	305	2023

- فيما يتعلق بتطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية فقد بلغت أقصاها في عام ٢٠١٢ (٣٥٣) مشروعًا فيما بلغ الحد الأدنى في عام ٢٠٢٠ (١١٠) مشروعًا ، وبعد جائحة كورونا زاد العدد بشكل واضح في ٢٠٢٢ (٢٤٥)

مشروعًا ثم بلغ ٣٠٥ مشروعًا في ٢٠٢٣ ، ويعكس عدد المشاريع ارتفاعًا في النشاط الاستثماري خلال السنوات التي سبقت وبعد أزمة الجائحة، كما يدل على تنامي التعاون العربي البيئي في الفترة الأخيرة.

- اما من حيث تكلفة الاستثمارات العربية البيئية فقد حققت قفزة بارزة في ٢٠١٩ (٦٠.٢) مليار دولار رغم انخفاض عدد المشاريع (١٦٠ فقط) مما يشير إلى مشاريع ضخمة وقليلة العدد. كما بلغت أعلى تكلفة (66.3) مليار دولار في عام ٢٠٢٣ ، ان هذا التفاوت بين عدد المشاريع والتكلفة الكلية يعكس أن بعض السنوات شهدت مشاريع ضخمة (مثل مشاريع الطاقة أو البنية التحتية) حتى لو كان عددها أقل.

- اما من حيث عدد الوظائف فقد كان أعلى توظيف في ٢٠١٢ (٤٦,٨٥٣) وظيفة ، ثم حدث انخفاض حاد في ٢٠١٩ رغم ارتفاع التكلفة، ما يؤكد أن المشاريع كانت رأسمالية أكثر من كونها كثيفة العمالة. ، في عام ٢٠٢٣ ، وفرت المشاريع نحو ٢٨,٤٧٣ وظيفة، أقل مما كان يُوفر في السنوات ذات عدد مشاريع أقل مثلاً (٢٠١٢، ٢٠١٨)، ان ضعف التناسب بين الوظائف والتكلفة يشير إلى أن الاستثمارات العربية البيئية تتحول تدريجيًا نحو مشاريع أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا أو رأس المال وليس العمالة مثل مشاريع الطاقة، التكنولوجيا.

- اما من حيث عدد الشركات فقد حدث نمو ملحوظ في عدد الشركات المستثمرة من ١٣ شركة فقط في عام ٢٠١٠ إلى 251 شركة في عام ٢٠٢٣. وهذا يعكس تنوعًا في قاعدة المستثمرين العرب، وزيادة انخراط القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تنوع الشركات المساهمة يشير إلى نزوح بيئة الاستثمار العربية، وتوسيع المشاركة بعيدًا عن الشركات الحكومية أو العملاقة فقط.

توجد مجموعة من السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها لتشجيع الاستثمارات العربية البيئية منها:

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي، وتفعيل التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمارات العربية البينية المباشرة، لجذب المزيد منها من خلال تكاثف الجهود وتنسيقها وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها، لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويلاحظ في هذا المجال أن هناك علاقة ارتباط قوية بين زيادة معدلات التجارة العربية البينية وبين زيادة الاستثمارات العربية البينية، فوجد الأولى ستوفر حافزا للاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية، والعكس صحيح أيضا. حيث أن تحقيق كفاءة التجارة العربية يفتح الأسواق العربية والعالمية أمام المنتجات والخدمات العربية، بما يحقق فائضا تجاريا عربيا، ويمكن تعميق هذا الاتجاه من خلال شبكة معلومات عربية متكاملة مع برنامج تنمية التجارة العربية البينية، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لإنشاء شركات النقل البري والبحري والجوي، مع الترويج لها بين المستثمرين. (سهام ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٦)
- العمل على تحسين التصنيف السيادي للدول العربية ووضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالاستثمار ومنها مؤشرات سهولة أداء الأعمال ، التنافسية ، الدولية ، تنافسية السعر والسياحة ، والاستمرار في بناء شراكات وتكتلات إقليمية عربية والعمل على تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات ، وتعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية وتشجيع الشركات عبر القومية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية . (الثعلبي ، ساهرة ٢٠١٨ ، ص ٣٥٥)
- تشجيع المؤسسات والجهات الدولية والأقليمية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على تكثيف أنشطتهم . (جعلاب ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٤٠-١٠٤١)
- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والاجراءات واصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وتشجيعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية .
- العمل على تحسين المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار على المستويين الداخلي

والخارجي وتحسين مؤشراتنا ولاسيما مؤشرات النمو الاقتصادي ، التضخم ، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف والسياسة المالية ، ومدى قوة أداء القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية ، وكذلك مؤشرات المدفوعات والتعاملات الخارجية بمختلف أنواعها . (الجبوري ، عبد الرازق & محمد ، مهذ ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٧)

- توافر شروط الاستثمار الكفاء الفعال ومن أهمها دراسة الجدوى الاقتصادية ، توفير العوامل المكملة لرأس المال كالخبرات والمهارات ووضع برامج إنمائية متكاملة بمشاريع محددة ومدروسة بعناية على صعيد الوطن العربي ، وخلق المؤسسات المالية القطرية والقومية الكفاء ، والعمل على تقوية روابط التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل وتعزيز العلاقات فيما بين الدول كمضيئة للاستثمار والشركات متعددة الجنسية . (خديجة ، ٢٠٢١ ، ص ٥٥)
- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية المتمثلة فى الطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وكذلك تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوى والكهربائي فيما بين الدول العربية . (مميث ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣٤)

لقياس أثر مؤشرات الاداء الاقتصادي على الاستثمارات العربية البنينة تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بتطبيق نموذج الانحدار الخطي التدريجي Stepwise Regression Model ، وهنا يتم إدخال المتغيرات المستقلة إلى المعادلة الخطية على خطوات ، ويتم اختيار متغيرين في الخطوة الأولى لإدخالهم إلى المعادلة ثم نقوم باختيار المتغيرين وإقرار إمكانية استبعادهما وحذفهما من المعادلة ، وفي كل خطوة ندخل متغيرين اثنين ويتم إتباع نفس الإجراءات، ولصياغة فروض الانحدار التدريجي بشكل علمي وسليم، يتم أولاً تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كالتالي : المتغير التابع

Dependent Variable (تدفق الاستثمارات العربية البينية) ، المتغيرات المستقلة
Independent Variables (نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج
المحلي الإجمالي، معدل التضخم ، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل
البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل العربية).

General Hypotheses

١- الفرضية الصفرية H_0 – Null Hypothesis

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمارات العربية البينية وكلاً من نسبة
عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل
البطالة ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
أي أن جميع معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة تساوي صفر.

- $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$

٢- الفرضية البديلة H_1 – Alternative Hypothesis

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدفق الاستثمارات العربية البينية وواحد أو
أكثر من المتغيرات المستقلة.

- $H_1: \beta \neq 0$ على الأقل أحد

Individual Hypotheses

- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي:

- $H_0: \beta_1 = 0$ (نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي لا تؤثر على الاستثمارات)
- $H_1: \beta_1 \neq 0$ (نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على الاستثمارات)

٢- معدل التضخم:

- $H_0: \beta_1 = 0$ (معدل التضخم لا يؤثر على الاستثمارات)
- $H_1: \beta_1 \neq 0$ (معدل التضخم يؤثر على الاستثمارات)

3- معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي

- $H_0: \beta_1 = 0$ (معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لا يؤثر على) (الاستثمارات)
- $H_1: \beta_1 \neq 0$ (معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي يؤثر على) (الاستثمارات)

٤- معدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل العربية

- $H_0: \beta_1 = 0$ (معدل البطالة لا يؤثر على الاستثمارات)
- $H_1: \beta_1 \neq 0$ (معدل البطالة يؤثر على الاستثمارات)

25.500	77.200	16.747	41.300	47.313	الاستثمارات العربية البينية (Y)
-9.800	5.800	4.925	-2.700	-2.680	نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي (X1)
2.700	19.600	4.013	6.000	6.680	معدل التضخم (X2)
-5.500	4.700	2.455	2.600	2.122	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (X3)
9.800	17.400	2.769	14.900	13.993	معدل البطالة (X4)

- فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية (Y) فقد بلغ قيمة لمتوسط ٤٧.٣١ ، الوسيط ٤١.٣٠ مما يشير إلى انحراف بسيط للبيانات نحو الأعلى (قيم مرتفعة تؤثر على المتوسط)، فيما بلغ الانحراف المعياري ١٦.٧٤ مما يعني أن هناك تباين كبير في حجم الاستثمار بين الدول أو الفترات، كما بلغت أعلى قيمة ٧٧.٢، أقل قيمة ٢٥.٥ بمدى ٥١.٧ نقطة تقريبا مما يعني أن الفرق كبير، وهو ما يعكس تباين السياسات والقدرات الاقتصادية للدول العربية، هذا يشير إلى اختلافات واضحة في القدرة على جذب أو تنفيذ الاستثمارات داخل المنطقة العربية.

- فيما يتعلق بنسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي (X1) فقد بلغ المتوسط الحسابي -٢.٦٨ ، الوسيط -٢.٧ مما يعنى توزيع متماثل تقريباً حول المتوسط ومعظم الدول تميل إلى العجز ، والانحراف المعياري ٤.٩٢ مما يعنى تشتت معتدل ، وقد بلغت اعلى قيمة ٥.٨ وأقل قيمة -٩.٨ بمدى ١٥.٦ تقريباً مما يعنى أن هناك تفاوت كبير من فائض إلى عجز كبير في الميزانية العمومية ، ويعكس هذا التباين اختلافاً في السياسات المالية والظروف الاقتصادية للدول العربية.
- فيما يتعلق بمعدل التضخم (X2) فقد بلغ المتوسط الحسابي ٦.٦٨ ، الوسيط ٦.٠ ، مما يعنى انحراف طفيف لأعلى، ربما بسبب تضخم مرتفع في بعض الدول، الانحراف المعياري ٤.٠١ ، مما يدل على وجود تباين معتدل في معدلات التضخم بين الدول العربية ، وقد بلغت أعلى قيمة ١٩.٦ وأقل قيمة ٢.٧ بمدى ١٦.٩ نقطة تقريباً مما يعنى تفاوت واضح بين الدول ويضعف الاستقرار الاستثماري في المنطقة.
- فيما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (X3) فقد بلغ المتوسط الحسابي ٢.١٢ ، والوسيط ٢.٦٠ والانحراف المعياري ٢.٤٥ ، مما يعنى أن هناك نمو اقتصادي معتدل في المتوسط الحسابي ، مع تبيان محدود نسبياً ، وقد بلغت اعلى قيمة ٤.٧ وأقل قيمة -٥.٥ بمدى ١٠.٢ نقطة تقريباً مما يظهر وجود بعض الانكماشات الحادة، ويعكس هذا التباين اختلاف مستويات الأداء الاقتصادي والقدرة على تحقيق النمو بين الدول العربية.
- فيما يتعلق بمعدل البطالة (X4) فقد بلغ المتوسط الحسابي ١٣.٩٩ ، الوسيط ١٤.٩ أي أن هناك انحراف طفيف نحو الأسفل ، وبلغ الانحراف المعياري ٢.٧٦ ، مما يدل على وجود تباين معتدل في معدلات البطالة بين الدول ، وقد بلغت أعلى قيمة ١٧.٤ وأقل قيمة ٩.٨ بمدى ٧.٦ نقطة تقريباً وهذا مدى طبيعي نسبياً لمعدلات البطالة في العالم العربي ، كما يشير إلى تفاوت في معدلات البطالة عبر

الدول العربية وهذا يدل على أن البطالة ليست متقاربة تمامًا بين الدول، لكنها لا تشهد أيضًا تفاوتًا حادًا كما في بعض المؤشرات الأخرى مثل التضخم أو الفائض والعجز في الميزانية العمومية، ويعكس هذا التفاوت تباينًا في كفاءة سوق العمل والظروف الاقتصادية.

(ANOVA)

	f	f					
دالة احصائيا	0.032*	5.792	1210.083	1	1210.083	الانحدار	١
			208.937	12	2716.179	الخطأ	
				13	3926.262	المجموع	
دالة احصائيا	0.005*	8.705	1162.106	2	2324.211	الانحدار	٢
			133.504	11	1602.051	الخطأ	
				13	3926.262	المجموع	

- اختبار مدى ملائمة النموذج للتحليل الاحصائي نلاحظ في الجدول السابق رقم (٢) أن طريقة الانحدار المستخدمة هي طريقة Stepwise حيث يتبين ان البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي التدريجي ، نجد أنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي من خلاله يمكن معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F) وكما يلاحظ من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لأختبار (F) نجد أن قيمة (F) بلغت (٥.٧٩) وأن قيمة المعنوية $P = 0.032$ وهي أقل من 0.05 أي $sig \leq 0.005$ لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، ويستدل من ذلك على أن النموذج الخطي

الأول رقم (١) مناسب للتنبؤ. أيضا النموذج الثاني رقم (٢) نجد أن قيمة (f) بلغت 8.705 وان مستوى المعنوية يساوي $P = 0.005$ وهي أقل من 0.05 مما يدل على كفاءة نموذج الانحدار الخطي التدريجي لذا فالنموذج يصلح للتنبؤ. - لكن يجب عدم الاعتماد على مؤشر واحد وهو مؤشر (F) حيث أنه في هذا النموذج وبسبب وجود عدد قليل من المشاهدات $n=14$ اشتمل على متغير واحد (x_4) وأهمل باقي المتغيرات المستقلة. لكن النموذج الثاني رقم (٢) اشتمل على المتغيرين (x_2, x_4) وكان السبب في وجود كفاءة لنموذج الانحدار المتعدد التدريجي . لكن يجب عدم الاعتماد على مؤشر واحد وهو مؤشر (F) حيث أن هذا النموذج وبسبب وجود عدد قليل من المشاهدات $n=14$ اشتمل على متغير واحد (x_4) وهو معدل البطالة وأهمل باقي المتغيرات المستقلة ، لكن النموذج الثاني رقم (٢) اشتمل على المتغيرين (x_2, x_4) هما معدل البطالة ومعدل التضخم ، وكان السبب في وجود كفاءة لنموذج الانحدار المتعدد التدريجي.

		R^2	R	
0.032	14.45465	0.308	0.555	1
0.005	11.55440	0.592	0.769	2

من الجدول السابق رقم (٣) في نموذج (١) نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغت (٠.٥٥٥) بينما بلغ معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.308$ مما يعني بأن المتغيرات المستقلة المستخدمة وهي نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل العربية، استطاعت ان تفسر حوالي (٣٠.٨%) فقط من التغيرات الحاصلة

في تدفقات الاستثمارات العربية البنينة والباقي وقدره (٦٩.٢%) يرجع إلى عوامل أخرى ، وفيما يتعلق بالخطأ المعياري Standard Error فقد بلغ ١٤.٤٥% وهي نسبة كبيرة ربما ترجع الي انخفاض حجم العينة المستخدمة في التحليل الاحصائي n=14

أما في نموذج (٢) نجد أن قيمة معامل الارتباط البسيط $R=0.769$ ، بينما بلغ معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.592$ مما يعنى أن هذه المتغيرات استطاعت أن تفسر حوالي (٥٩.٢%) وهو جزءاً جيداً من التغير الحاصل في المتغير التابع - تدفقات الاستثمارات العربية البنينة والباقي وقدره (٤٠.٨%) يرجع الى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وهذا يدل على كفاءة نموذج الانحدار التدريجي. وفيما يتعلق بالخطأ المعياري Standard Error فقد بلغ ١١.٥٥% وهي نسبة كبيرة ايضا وربما ترجع الي انخفاض حجم العينة المستخدمة في التحليل الاحصائي n=14

		T	R	B		
غير دال احصائيا	٠.137	1.592-	0.418-	0.351 ^{-b}	X1	
غير دال احصائيا	014٠.	2.889	٠.640	٠.539 ^b	X2	1
غير دال احصائيا	٠.402	.868	٠.243	٠.203 ^b	X3	
غير دال احصائيا	٠.270	1.163-	0.331-	0.222 ^{-c}	X1	
غير دال احصائيا	٠.808	٠.249	٠.075	٠.050 ^c	X3	2

- و عند دراسة أثر كل مجال على نحو منفرد أظهرت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى ($0.05\alpha \leq$) وذلك من خلال نتائج المعطيات الإحصائية في جدول رقم (٤) نموذج (١) حيث أن اختبار نتائج تحليل التباين (ANOVA) لم يظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\leq$)

0.05α ، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-1.59) والدلالة الإحصائية كادت أن تكون معنوية (0.137) لنسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية بصيغتها الصفرية . وايضا في نموذج (2) من نفس الجدول نجد أن مستوى الدلالة يساوى 0.270 وهو أكبر من 0.05 مما يؤكد عدم تأثير نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية.

- ويوضح الجدول رقم (4) نموذج(1) أن اختبار نتائج تحليل التباين (ANOVA) أنه هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\leq 0.05\alpha)$ ، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.88) والدلالة الإحصائية (0.014) مما يعني أنه يوجد أثر لمعدل التضخم على تدفقات الاستثمارات العربية البينية ويمكن رفض هذه الفرضية بصيغتها الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهو أن المتغير المستقل ذو أثر معنوي على المتغير التابع.

- كما أظهرت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\leq 0.05\alpha)$ لمعدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي على تدفقات الاستثمارات العربية البينية. وذلك من خلال نتائج المعطيات الإحصائية في جدول رقم (4) نموذج(1) حيث أن اختبار نتائج تحليل التباين (ANOVA) لم يظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\leq 0.05\alpha)$ ، حيث بلغت قيمة $sig = 0.402$ وهي أكبر من 0.05 ويمكن قبول هذه الفرضية بصيغتها الصفرية أي أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي لا تؤثر معنويا على تدفقات الاستثمارات العربية البينية، وأيضا في نموذج (2) نجد أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث بلغ 0.808 مما يقودنا لقبول الفرضية بصيغتها الصفرية ورفض الفرضية البديلة

- ويوضح الجدول رقم (4) نموذج(1) أن اختبار نتائج تحليل التباين (ANOVA) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\leq 0.05\alpha)$ ، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (5.79) والدلالة الإحصائية

(0.032) ، أيضا في نموذج (2) أن اختبار نتائج تحليل التباين (ANOVA) أنه هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\leq 0.05\alpha)$ ، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (8.70) والدلالة الإحصائية (0.005) مما يعني أنه في كلا من النموذجين يوجد أثر ذو دلالة معنوية يعزى لمعدل البطالة في الدول العربية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية ويمكن رفض هذه الفرضية بصيغتها الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهو أن معدل البطالة ذو أثر معنوي على تدفقات الاستثمارات العربية البينية.

5

Beta

		T		B		
	0.000	4.744		19.876	94.295	1
دال احصائيا	0.032	2.407-	0.555-	1.395	3.357-	X4
	0.000	5.930		15.888	94.214	
دال احصائيا	0.005	3.420-	0.638-	1.129	3.860-	X4
دال احصائيا	0.014	2.889	0.539	.492	1.422	x2

- ومن الجدول السابق رقم (5) نستنتج ان المتغيرات المستقلة (معدل التضخم) كان معنويا من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) ، وايضا (معدل البطالة) كان معنوياً (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) إلا أن المتغيرات المستقلة الأخرى فكانت درجة دلالتها $p \geq 0.05$ لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في نموذج الانحدار المتعدد وحسب اختبار (t) ، ومن الجدول الخامس يمكن التوصل إلى معادلات الانحدار باستخدام (Beta) غير المعيارية (الحد الثابت) ، حيث يتم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة ومعرفة مدى اسهام كلا منها على المتغير التابع يجب استخدام معاملات الانحدار تحت الرمز (Beta) والتي تدرج تحت مسمى المعاملات المعيارية والسبب في ذلك ان كلمة معيارية تشير الى ان القيم الخاصة بتلك المعاملات تم تحويلها الى معاملات انحدار معيارية وبالتالي يستطيع الباحث مقارنة تلك المعاملات مع بعضها.

- أما في حالة ان يكون الهدف إيجاد معادلة الانحدار بغرض التنبؤ يجب استخدام (Beta غير المعيارية (الحد الثابت) ، وبالنظر الى قيم (B) في جدول (٥) نجد قيمة واحدة ل (Beta) في نموذج رقم (١) وهي (٠.٥٥٥) وتمثل معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل (X4) بالرغم من وجود أربعة متغيرات مستقلة وهذا يعنى ان المتغير (X4) هو الأكثر اسهاما في تفسير التباين في المتغير التابع. وعلى الجانب الاخر فان قيمة معامل الانحدار (B) الخاص بالمتغير (X4) بلغت (٣.٣٣٧) وهي ذات تأثير دال احصائيا عند مستوى اقل من (٠.٠٥) عند التنبؤ بالمتغير التابع. ويفسر الباحث وجود قيمة واحدة من معاملات الانحدار الجزئية سواء (Beta) أو (B) بالرغم من وجود عدد أربعة متغيرات مستقلة ربما يعزى لصغر حجم العينة $n=14$ بما لا يتلاءم مع كفاءة نموذج الانحدار الخطي التدريجي.

اما في نموذج رقم (٢) فنجد أن هناك قيمتين لـ Beta (٠.٦٣٨) و(٠.٥٣٩) وتمثل معامل الانحدار الخاص بالمتغيرين المستقلين (x2 و x4) بالرغم من وجود أربعة متغيرات مستقلة ، وهذا يعنى ان المتغيرين (x4, x2) أي معدل التضخم ومعدل البطالة لهما تأثير نسبي أكبر في تفسير التغير في المتغير التابع (Y) أي الاستثمارات العربية البينية، مقارنة ببقية المتغيرات المدخلة في النموذج. وعلى الجانب الاخر فان قيم معامل الانحدار (B) الخاص بالمتغيرين (x4, x2) بلغت (٣.٨٦) و (١.٤٢) على التوالي وهما ذوى تأثير دال احصائيا عند مستوى اقل من (٠.٠٥) عند التنبؤ بالمتغير التابع. ويُلاحظ أنه على الرغم من إدخال أربعة متغيرات مستقلة في النموذج، فإن المتغيرين الآخرين لم يُظهرا معاملات ذات دلالة، مما قد يعود إلى ضعف الارتباط أو التداخل أو عدم التأثير الحقيقي على المتغير التابع. وتؤكد هذه النتائج أهمية التركيز على المتغيرات ذات التأثير الأكبر في تصميم السياسات الاقتصادية المعززة للاستثمارات العربية البينية ، مع إمكانية إعادة النظر في المتغيرات غير المؤثرة أو توسيع النموذج بمتغيرات جديدة ذات قدرة تفسيرية أعلى، وبذلك تكون معادلة الانحدار كما في نموذج (٢) هي :

$$Y = 94.214 + 1.42X_2 - 3.86X_4$$

Pearson Correlation

Variables	Y	X1	X2	X3	X4	
الاستثمارات العربية البينية (مليار دولار)	Y	1.000	0.441	0.422-	0.162	0.555-
عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي%	X1	0.441	1.000	0.242-	0.301	0.154
معدل التضخم%	X2	0.422-	0.242-	1.000	0.036	0.142
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي%	X3	0.162	0.301	0.036	1.000	0.071
معدل البطالة%	X4	0.555**-	0.339	0.142	0.071	1.000

١- ان هناك علاقة ارتباط بين (Y، X1) حيث ان قيمة معامل الارتباط $R=0.44$ أي ان هناك علاقة طردية موجبة متوسطة بين نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات العربية البينية ، وهو ما يشير إلى أن تحسن وضع الميزانية (انخفاض العجز أو زيادة الفائض) يرتبط بزيادة في حجم الاستثمارات العربية البينية، والعكس صحيح. فعندما يتحسن الوضع المالي للدولة، ويظهر ذلك من خلال انخفاض نسبة العجز أو تحقيق فائض في الميزانية، تزداد الثقة في البيئة الاقتصادية، ما يعزز جاذبية الدولة للاستثمارات الخارجية، بما في ذلك الاستثمارات العربية البينية. هذا التحسن المالي يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويُظهر استقرارًا اقتصاديًا يشجع المستثمرين العرب على ضخ رؤوس أموالهم داخل المنطقة العربية بدلاً من توجيهها إلى أسواق خارجية. في المقابل، يؤدي تقادم العجز المالي إلى خلق مناخ من عدم اليقين الاقتصادي، ما يدفع المستثمرين إلى التريث أو تحويل استثماراتهم إلى وجهات أكثر استقرارًا. ومن هنا، يمكن اعتبار السياسة المالية والانضباط في إدارة الموازنات من العوامل الأساسية المحفزة لتعزيز التعاون الاستثماري بين الدول العربية. وهو ما يتفق مع دراسة كل من (بوخاري، عبد الحميد ٢٠١٠) و (بلحواني، خديجة ٢٠٢١)

٢- كما يوجد هناك علاقة ارتباط بين (Y، X2) حيث ان قيمة معامل الارتباط $R=-0.42$ أي ان هناك علاقة عكسية (سالبة) متوسطة بين معدل التضخم

والاستثمارات العربية البينية ، حيث أن انخفاض معدل التضخم يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية والعكس صحيح .

حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرجع ذلك إلى أن التضخم المرتفع يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ويؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الاستثمار ويقلل من الجدوى الاقتصادية للمشروعات. كما أن التضخم غالباً ما يكون مرتبطاً بإجراءات نقدية متشددة وارتفاع أسعار الفائدة ، وهو ما يؤدي الى انخفاض ثقة المستثمرين في البلد . وعلى النقيض من ذلك، فإن انخفاض معدلات التضخم يعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية ، من خلال توفير درجة أعلى من الاستقرار المالي والتخطيط الاقتصادي، مما يشجع على تدفق الاستثمارات بين الدول العربية. لذلك، تُعد السيطرة على التضخم عاملاً أساسياً في تهيئة مناخ استثماري آمن ومستدام داخل المنطقة العربية. وهو ما يتفق مع دراسة (بجاوية، سهام ٢٠٠٥)

٣- هناك علاقة ارتباط بين ($Y, X3$) حيث ان قيمة معامل الارتباط $R=0.16$ أي ان هناك علاقة طردية موجبة ضعيفة جدا بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات العربية البينية ، وهو ما يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة أو مباشرة في حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرتبط ضعف هذه العلاقة بعدة عوامل، من بينها محدودية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وضعف البنية المؤسسية الداعمة للاستثمار المشترك، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى أكثر ترجيحاً في توجيه الاستثمارات، مثل الاستقرار السياسي، والبيئة التنظيمية، ومدى توفر الحوافز الاستثمارية ، كما قد يعكس هذا الضعف وجود فجوة بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وبين تحفيز الاستثمارات العربية البينية ، مما يشير إلى ضرورة تطوير سياسات إقليمية أكثر فاعلية لتحفيز الاستثمار البيني بما يتناسب مع النمو الاقتصادي المحقق. وهو ما يتفق مع دراسة كل من (الجبوري ، عبد الرازق & محمد ، مهند ٢٠١٧) و (Pawel M.A, ٢٠١١)

٤- هناك علاقة ارتباط بين ($X4$ ، Y) حيث ان قيمة معامل الارتباط $R=-0.55$ أي ان هناك علاقة عكسية (سالبة) متوسطة بين معدل البطالة والاستثمارات العربية البينية ، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية يرتبط بانخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرجع ذلك إلى أن البطالة المرتفعة غالبًا ما تعكس ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب المحلي، ما يشكل مؤشرًا سلبيًا للمستثمرين. كما أن البطالة قد تكون نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية أو لغياب استقرار السوق، مما يحد من فرص تحقيق عوائد استثمارية مجزية. وعلى الجانب الآخر، فإن انخفاض البطالة عادة ما يشير إلى سوق عمل نشطة، وبيئة اقتصادية أكثر حيوية واستقرارًا، وهو ما يعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات البينية. وبالتالي، فإن تحسين مؤشرات سوق العمل في الدول العربية لا يسهم فقط في التنمية المحلية، بل يشكل أيضًا محفزًا رئيسيًا لتدفق الاستثمارات داخل الإقليم العربي. وهو ما يتفق مع دراسة (الاسرج، حسين ٢٠١٠)

٥- هناك علاقة ارتباط بين ($X1$ ، $X4$) حيث ان قيمة معامل الارتباط $R=0.339$ أي ان هناك علاقة طردية موجبة متوسطة بين نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، مما يعني أن ارتفاع العجز أو انخفاض الفائض يرتبط بارتفاع في معدل البطالة، والعكس صحيح، ومن المنطقي أن تزداد البطالة عندما يتفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة ، نتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي أو ضعف النشاط الاقتصادي، وهو ما تدعمه النظرية الكينزية. وهو ما يتفق مع دراسة (الحتوشي ، علي ٢٠١٢)

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

١- هناك علاقة طردية (موجبة) متوسطة بين نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات العربية البينية ، حيث أن تحسن وضع الميزانية (انخفاض العجز) أو (زيادة الفائض) يرتبط بزيادة في حجم الاستثمارات العربية البينية، والعكس صحيح.

٢- كما أن هناك علاقة عكسية (سالبة) متوسطة بين معدل التضخم والاستثمارات العربية البينية ، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرجع ذلك إلى أن التضخم المرتفع يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ويؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الاستثمار ويقلل من الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

٣- هناك علاقة طردية (موجبة) ضعيفة جدا بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات العربية البينية ، وهو ما يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة أو مباشرة في حجم الاستثمارات العربية البينية ، ويرتبط ضعف هذه العلاقة بعدة عوامل، من بينها محدودية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وضعف البنية المؤسسية الداعمة للاستثمار المشترك، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى أكثر ترجيحًا في توجيه الاستثمارات، مثل الاستقرار السياسي، والبيئة التنظيمية، ومدى توفر الحوافز الاستثمارية.

٤- كما أن هناك علاقة عكسية (سالبة) متوسطة بين معدل البطالة والاستثمارات العربية البينية ، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية يرتبط بانخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية ، كما أن البطالة قد تكون نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية أو لغياب استقرار السوق، مما يحد من فرص تحقيق عوائد استثمارية مجزية.

٥- أن المؤشرات الإحصائية الأساسية للمتغيرات المستقلة في النموذج الاقتصادي أظهرت تفاوتًا ملحوظًا في أداء الدول العربية خلال فترة الدراسة ، فقد تبين أن هناك ميلًا عامًا نحو تسجيل فوائض في الميزانية العامة ، إلا أن التباين الكبير يشير إلى تفاوت واضح في السياسات المالية بين الدول. أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد كان المتوسط الحسابي معتدلاً، ولكن الانحراف المعياري المرتفع مما يعكس اضطرابًا كبيرًا في مستويات الأسعار عبر الدول، مما قد يؤثر سلبيًا على استقرار البيئة الاستثمارية.

٦- إن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي أظهر استقرارًا نسبيًا مع تقارب

بين الدول العربية ، لكنه لم يكن كافيًا ليؤدي إلى تأثير قوي على الاستثمارات البينية، كما بيّنت نتائج العلاقة الطردية الضعيفة. وأخيرًا، اتضح أن معدل البطالة يعاني من تفاوت ضخم جدًا، وهو ما يشير إلى أن بعض الدول قد تكون حققت مستويات منخفضة من البطالة، بينما تعاني أخرى من معدلات مرتفعة جدًا، مما يفسر العلاقة العكسية المتوسطة مع حجم الاستثمارات العربية البينية .

٧- إن الاستثمارات العربية البينية لا تحتاج إلى وضع آليات جديدة بل تحتاج إلى تفعيل للآليات القائمة والتغلب على المعوقات التي تواجهها .

- ١- ضرورة تحسين الوضع المالي للدول العربية ، من خلال انخفاض نسبة العجز أو تحقيق فائض في الميزانية، حيث تزداد الثقة في البيئة الاقتصادية، مما يعزز جاذبية الدولة للاستثمارات الخارجية، بما في ذلك الاستثمارات العربية البينية، هذا التحسن المالي يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويظهر استقرارًا اقتصاديًا يشجع المستثمرين العرب على ضخ رؤوس أموالهم داخل المنطقة العربية بدلاً من توجيهها إلى أسواق خارجية.
- ٢- العمل على خفض معدلات التضخم في الدول العربية حتي يمكن زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية ، حيث أن التضخم غالبًا ما يكون مرتبطًا بإجراءات نقدية متشددة وارتفاع أسعار الفائدة ، وهو ما يؤدي الى انخفاض ثقة المستثمرين في البلد المضيف للاستثمارات ، والعكس صحيح.
- ٣- ضرورة العمل على خفض معدلات البطالة في الدول العربية حيث أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية غالبًا ما تعكس ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب المحلي، مما يشكل مؤشرًا سلبيًا للمستثمرين.
- ٤- ضرورة مطالبة الدول العربية باتخاذ بعض الإجراءات لتحسين المكونات الاقتصادية واستغلال الظروف الراهنة واستعادة ثقة أصحاب الأموال المهاجرة في مناخ الاستثمار داخل أسواق الدول العربية.

- ٥- تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصاً الاستثمار والتجارة والعمالة ولاسيما اتفاقات تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تحسين بيئة أداء الأعمال .
- ٦- تشجيع القطاع الخاص العربي وإزالة العقبات التي تعترض طريقه وتنويع الحوافز والإعانات المقدمه له ، وكذلك عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص في مجالات الاستثمار المشترك والمشروعات العربية المشتركة .
- ٧- ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر .

- ١- الاسرج، حسين (٢٠١٠) : " الاستثمارات العربية البينية كآلية للتشغيل في الدول العربية " ، ورقة مقدمة الى "MPRA" Munich personal RePEc Archive ، April.24 ، ص ٢٢-١
- ٢- بجاوية ، سهام (٢٠٠٥) : " الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، نوفمبر . ص١-١٤٩
- ٣- بلحاني ، خديجة (٢٠٢١) : " واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية- دراسة تحليلية" مجلة الاقتصاد والتنمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول، ص٥٢-٦٣
- ٤- بلعور، سليمان (٢٠١٠) : " دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية " ، مجلة الباحث ، العدد الثامن ، العراق ، ص١٣٣-١٤٢
- ٥- بوخاري، عبد الحميد (٢٠١٠) : " الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق) " ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، ، جامعه ورقلة ، الجزائر ، ص٧١-٨١
- ٦- بودرع، خديجة & بولحبيب، فاطيمة (٢٠١٦/٢٠١٧) : " دور مناخ الاستثمار في تفعيل الاستثمارات العربية البينية " ، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل ، الجزائر . ص ١٠٤-١

- ٧- بوزار، صفية & كسير، سمير (٢٠١٤) : " آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي " ، مجلة المناجر، العدد الأول، الجزائر.ص ٣٣-٥٨
- ٨- بوزانة، أيمن & حمدوش، وفاء(٢٠٢٢): "واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠) ، مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد(١٧) ، العدد(١)، ديسمبر، الجزائر.ص١٣٢-١٦٠
- ٩- الثعلبي، ساهرة (٢٠١٨) : " الاستثمارات العربية البيئية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة 1981-2017 -(دراسة قياسية) " ، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، مركز رفاذ للدراسات والابحاث، الأردن، المجلد ٥، العدد ٣، ديسمبر ،ص٣٤٢-٣٥٧
- ١٠- الجبوري، عبد الرزاق & محمد، مهند (٢٠١٧) : " دور الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية للمدة ١٩٩٥-٢٠١٤ ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد (١٣) ، العدد (٣٧) ، العراق . ص١٦٦-١٨٧
- ١١- جعلاب، عبد الله (٢٠١٧): " دور الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي " ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر ٣، المجلد ٦، العدد ٣. ص١٠٢٥-١٠٤٤
- ١٢- الحتوشي ، علي (٢٠١٢) : الاستثمارات العربية البيئية ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة طرابلس. ص١-١٨٧
- ١٣- حمدي، محمد (٢٠٢٣): " تشخيص الميزانيات العامة للدولة ومكانتها في التشريع الجزائري " ، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٦، العدد ٢، الجزائر. ص ٥٢٠-٥٣٩
- ١٤- شرف الدين ، ابو القاسم (٢٠٢٥) : " دور العلاقة بين البطالة والتضخم في السودان في ظل منحنى فيليبس (دراسة في الاقتصاد القياسي للفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٣)" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، يناير، جامعة قناة السويس ، ص٣٣٣-٣٦١
- ١٥- صالح ، إيناس (٢٠٠٠): " دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس. ص١٣١-١٣٦.
- ١٦- العباس ، بلقاسم (٢٠٠٩) : " الاستثمارات البيئية العربية " ، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية ، العدد الثامن والثمانون ، الكويت ، ديسمبر/ كانون الاول ، السنة الثامنة.ص١-٢٠
- ١٧- عبد القادر ، عوينان (٢٠١٨) : " الاستثمارات العربية البيئية دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٦/٢٠١٦) " مجلة العلوم الانسانية ، جامعه محمد خيضر بسكرة ، العدد ٥٠ ، ص٦٣-٧٨

- ١٨- عز ، نرمين (٢٠١٨) : " دراسة تحليلية للاستثمارات العربية البينية في اطار نموذج الجاذبية" ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الثالث، يوليو، ص١٧٨-٢١٠
- ١٩- العلجة ، مطوش & شهرة ، مداني (٢٠١٦) : " تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تطبيقية على الجزائر" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السادس، ص٩-٣٣
- ٢٠- الفرجاني ، سالم (٢٠٠٣) : " الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن" ، مجلة المال والصناعة، العدد ٢١، بنك الكويت الصناعي . ص١٤-٢٩
- ٢١- لطفي ، على (٢٠٠٩) : " الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي" ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص١-٢٧٧
- ٢٢- لوعيل ، بلال (٢٠١٤) : " تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية " ، مجلة معارف ، قسم العلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد (١٧) ، ديسمبر، ص٣٤١-٣٥٦
- ٢٣- لولاشي ، ليلي (٢٠١٦) : " التجارة العربية البينية واقع وآفاق " مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد (١١) ، ديسمبر، الكويت ، ص٤١٨-٤٣١
- ٢٤- محمد ، أميرة (٢٠٠٠) : " حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر دراسة مقارنة" ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس. ص٣٥
- ٢٥- معللة، نادية & درويش، مليكة (٢٠١٤/٢٠١٥) : " أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014 ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ص١-١٥٠
- ٢٦- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (٢٠١١) : مؤتمر عربي عن " الاستثمارات البينية العربية ومشاكل تسوية منازعاتها (الواقع واقتراح الحلول)" في الفترة من ١٠-١٢/١٠/٢٠١١ ، القاهرة . ص ١٥٥
- ٢٧- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات : " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، سنوات (٢٠١٠-٢٠٢٤)
- ٢٨- نفيسة ، ناصري(٢٠١١) : "أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر. ص٩٥-٩٦

- 1- Chaney, Thomas (2011): “ The Gravity Equation in International Trade, An Explanation” , University of Chicago, September, p184
- 2- El-Seretty ,Sohier & Shabbara ,Mohamed (2018) : Inter-Arab Investments and Necessary Trends of the Senior Arab Investors in the Light of the Current Global Economic Situation, World Applied Sciences, IDOSI Publications, Journal 31 (7):pp 1278-1287,
- 3- Favara, M. (2006): “ FDI Inflows And Trade in The MENA Region :Complementary- Substitution Issues” University of Genoa”.
- 4- Folfas, M.A (2011) : “ FDI between EU member states: Gravity model and Taxes” , Warsaw School of Economics, Institute of International Economics, p4
- 5- Jallab,M. & Sandretto,R. (٢٠٠٨): “ Foreign Direct Investment, Macroeconomic Instability And Economic Growth in MENA Countries” Documents de Travail , GATE Groupe d'Analyse et de Théorie Économique UMR 5824 du CNRS , Working Papers , Gate Working Papers 08-17,23, Juin.pp1-23
- 6- Kamaly, A. (2005): “Evaluation of FDI flows into the MENA Region”, Economics Department, The American University in Cairo.
- 7- Tang.L. & Trevino,L. (2010) : “ICT development and the regional vs. global Strategies of MNEs” ,Multinational business review ,18(4),pp51- 70
- 8- UNCTAD, (2007): “World Investment Report, transnational corporation: extravtive industries and development”, New York.